الأمم المتحدة أمام فضيحة فساد جديدة

ملايين الدولارات تنفقها مفوضية الانتخابات عبر صفقات سرية وشكوك تطول الحملة الاعلامية

بغداد/ المدى

بين ملايين الدولارات التي تدعي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات انفاقها على عقود الدعاية الانتخابية ومن بينها طبع (الملايين) من الملصقات الاعلانية والتثقيفية التي تخص الانتخابات، وبين شكاوى المواطنين من الضعف الكبير والخلل الواضح في الجهد الإعلامي الذي يثقف الناس، ويبسط لهم آليات وأهداف اول واكبر انتخابات تشهدها البلاد، بين هذا وذاك ، لاحظ العديد من اجهزة الاعلام والصحافة بشكل خاص ان وراء الاكمة ما وراءها!..فبدأت التعليقات الصامتة حيناً والعلنية حيناً آخر تثار حول فساد اداري ومالي مقصود يرافق الاداء الإعلامي للمفوضية.

ففيما تدعي المفوضية انها أنفقت الملايين من الدولارات لطبع (ملايين) الملصقات وغيرها من الاعلانات المصورة والمقروءة، لا يكاد احد يلاحظ اثراً واضحاً لهذه (الملايين) في بغداد او في أي من المحافظات باستثناء النزر اليسير الذي يظهر هنا وهناك.

وفي سياق هذا الفساد الإداري والمالي، وما يبعث على الشك حقاً هو ان جميع العقود المبرمة مع جهات مختلفة، تمت من دون مناقصات معلنة وانما قد جرت من تحت الطاولات، والاحاديث تستهدف بذلك الإدارة الانتخابية المسؤولة عن توقيع تلك العقود والجهات المنفذة لها وحين يريد متابع ما ان يحمل الامر على محمل بريء فإنه يقول: ان الادارة الانتخابية لا تمتلك الخبرة الإعلامية التي تؤهلها للقيام بمثل هذه النشاطات الاعلامية الضخمة. ولكن، وبخلاف هذا المحمل البريء اذا كانت هذه السياسة الإعلامية المخطوءة قد جرت بقصد غير نزيه، فإن المشكلة ستكون اكبر، خصوصاً ان هذه الادارة منوطة بها مهمة تتطلب النزاهة والشفافية في كل مفاصل عملها..واذا كان العمل الاعلامي هو الاكثر بروزاً ووضوحاً للعيان فإن المفاصل الاخرى لعمل الادارة الانتخابية والتي غالباً ما تجري خلف الكواليس ستكون هي الاخرى مدعاة للشك والارتياب.. وهذا ما يضع جوهر المشكلة امام الامم المتحدة والجهات التي كلفت باختيار اعضاء المفوضية ، ويضيف مشكلة اخرى امام المشاكل الكبيرة المطروحة حول النزاهة والشفافية في عمل اجهزة المنظمة الدولية.

لقد علمت (المدى) ان عقود الملصقات الاعلانية التي انفق من اجلها ما انفق لم ينفذ منها سوى عشر الكمية المطلوب انجازها وهذا المنجز قد تم بمواصفات فنية سيئة فنياً وطباعياً ومضموناً وهو ما يكرس الشكوك الكبيرة حول (الصفقات).

كما ان المبالغ المدفوعة لتوزيع هذه الملصقات وتثبيتها في الاماكن المخصصة لها كانت اكبر بكثير من الجهد العملي الذي بذل في توزيع وتثبيت الملصقات الشحيحة في البلاد..

ان المنشور من اعلانات تخص الدعاية الانتخابية في الصحف من قبل الإدارة الانتخابية هو الآخر يدعو إلى الشك والريبة، ذلك ان ما دفع للصحف هي مبالغ هزيلة لا توازي قيمة المبالغ المرصودة لتلك الدعاية والتي ابرمت عقودها مع (جهات مجهولة) بقيت هي التي تنظم العلاقة بين الصحف وبين الإدارة الانتخابية. أي ان هناك (جهات مجهولة) أخذت (العقد الدسم) لصالحها من المفوضية، فيما كانت الصحف تتسلم مبالغ شحيحة تفرضها (الجهات المجهولة). وفي هذا الصدد نلاحظ ان (صحفاً) لا تمثل أية قيمة إعلامية، وليست بالصحف الجماهيرية، قد حظيت بنسبة تعادل أو تفوق ما قد جرى تخصيصه لكبريات الصحف والأوسع انتشاراً في البلاد.

وحدث الشيء نفسه في مجال الدعاية التلفزيونية التي كانت دعاية محدودة جداً.. فيما يلاحظ المراقبون ان مبالغ طائلة قد كرست لهذه الدعاية المهمة.

وعلمت (المدى) من مصادر مطلعة ان مدير الرقابة المالية في المفوضية كان قد قدم تقريراً اعترض فيه على المبالغ الكبيرة في الانفاق على الاعلام الدعائي ومن دون نتائج واضحة والتي قدرت تكاليفها بـ (١٢) مليار دينار.. كما علمت (المدى) ان عقداً بأكثر من خمسة ملايين دولار ذهب لصالح احدى الجهات الاعلامية قد تم برغم ان هناك عرضاً جرى تقديمه بأقل من نصف التكلفة ورفض، كما ذهب احد العقود بقيمة تربو على الثلاثة ملايين لصالح جهة أخرى ومن دون منافسة.

ان المفوضية المستقلة للانتخابات تتكون من مجلس عمله الاساسي اصدار القرارات والتشريعات السياسية الخاصة بالعملية الانتخابية وتحديد الميزانية وابواب الصرف لكل مفردة من مفردات العمل.. لكن هناك جهة تنفيذية تتولى عملية انجاز متطلبات العمل وهي (الادارة الانتخابية) التي تضم العديد من الاقسام والشعب ومنها قسم الاتصال الجماهيري والاعلام الذي يضم اكثر من ٥٠ موظفاً وهو القسم التنفيذي الذي تحمل مسؤولية احالة عقد طباعة ملايين الملصقات التثقيفية والاعلانية الى جهة معينة (يدار حولها الشكوك) من دون ان يضع للمنافسة الشريفة مكانتها المطلوبة من اجل تحقيق انجازية نوعية وسعرية تخدم جهد المفوضية الاعلامي في اطار من الوضوح.

وايماناً منا بالشفافية في طرح هذا الموضوع توجهت (المدى) الى رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الدكتور حسين الهنداوي مستفسرة عن الممارسات الخاطئة والفساد الاداري والمالي الذي انتاب عمل طبع الملصقات فقال:

ان مجلس المفوضية يناقش ويقر العقود التي تقدم له من (الادارة الانتخابية) بعد انجازها من قبل لجان مختصة يجب ان تضع التنافس السعري والنوعي في الاولوية من عملها بين الجهات المتقدمة لاي مناقصة واختيار على وفق المعايير القانونية والادارية المعمولة بالدولة العراقية وبشفافية ووضوح وبكل ما تتطلبه اعمال المناقصات والعروض (أي ان الجهة التي يتم اختيارها تحدد من قبل اللجان المختصة في الاقسام وصولاً الى الادارة الانتخابية)، كما ان للمفوضية آلية عمل تعتمد التدقيق والرقابة المالية والادارية لكن على العموم ان عمل المفوضية هو ليس بالعمل المقدس على مستوى الاداء ونزاهة الموظفين فيها ايضاً.

واضاف الدكتور الهنداوي: لقد وصلت الينا كمجلس المفضوية تقولات واشاعات حول حدوث خروقات مالية وادارية في ابرام بعض العقود التي تتعلق بطبع الملصقات التثقيفية والاعلامية وعلينا ان نتحقق منها في وقت مناسب من اجل تثبيت الجهة المقصرة وان عمل المفوضية يجب ان يبنى على اساس من الوضوح وهذا يتطلب ان تعلن جميع العقود التي تبرم وان تعرف بها الجهات المعنية التي تتقدم للمنافسة في اقل تقدير، وان يحدد لها وقت لتقديم الاعتراض وعلى ما يبدو ان هذا لم يحدث في موضوع طبع الملصقات ولم تحدد له آلية تكون اكثر وضوحاً للجهات المتقدمة، مشيراً الى ان المفوضية كملاكات يجب ان تعمل في اطار من الشفافية وخاصة ما يتعلق بالميزانية والصرفيات وسنقدم مجمل المصروفات وبكل مفرداتها نهاية شباط القادم الى البرلمان العراقي لاقراراها مع التأكيد والحرص على كشف أي تلاعب جرى خارج الاطر القانونية والمالية والادارية وتحديد المسؤول عن ذلك موضحاً ان هناك ثلاثة انواع من الصرف المالي يتحقق على انجاز المفوضية وهي:

١- الصرف من جهات برلمانية بريطانية وشركات ومؤسسات معنية بالانتخابات تنشط تحت يافطة (حملة من اجل الديمقراطية في العراق) تعمل على دعم العملية الانتخابية في بلادنا وقد تولت نشر اعلانات الناخبين وتسجيل الناخبين والكيانات السياسية في وسائل اعلامية متعددة، وكذلك المنظمة الامريكية للانتخابات التي قدمت الدعم لبعض الفعاليات الاعلانية وتحملت تكاليفها، وعلى سبيل المثال ان ما نشر في وسائل الاعلام العراقية وخاصة الصحف في بداية الحملة الاعلانية التي اطلقتها المفوضية كانت بدعم من جهات اجنبية معنية بالانتخابات.

٢- الصرف على عدد من العقود الطباعية والاعلانية من قبل الميزانية الوطنية للمفوضية ضمن باب التثقيف ومنها (الملصقات موضوعة البحث) وان اموالها لم تنفق بشكل كامل.

٣- الصرف من قبل مؤسسات المجتمع المدني العراقية في الخارج والمعنية بالانتخابات ومنها (المعهد العراقي في واشنطن) على بعض المفردات الاعلانية والتدريبية بعد ان حصلوا على التمويل الخاص بهم ومن نتاجاتهم طبع (٥٠٠) الف نسخة من كراس باسم المفوضية يحمل عنوان (دليل الانتخابات) وقد عملت هذه المؤسسة على توفير الدعم المالي اللازم لمشاريعها الاعلامية.

وقال رئيس المفوضية الدكتور حسين الهنداوي ان هناك دعماً دولياً للعملية الانتخابية يقدر بحدود في (٩٠-١٠٠) مليون دولار وهي مساهمات من الاتحاد الاوربي واليابان والصين ودول اخرى، وقد ودعت هذه المبالغ في (صندوق دعم الانتخابات في العراق) المرتبط بالبرنامج الانمائي للامم المتحدة وتصرف مبالغه وفق الآلية الدولية ومتطلبات العملية الانتخابية، موضحاً انه تم خلال الاسابيع القليلة الماضية صرف مبلغ (٢,٨٠٠) مليون دولار على نشر مقاطع تلفازية (سبوتات) وكذلك صرف (٤) ملايين دولار لطبع ملصقات ونشر اعلانات تلفازية باربع لغات محلية عراقية، لكنها لم تظهر في وسائل الاعلام المقروءة والمرئية الا بشكل قليل.

تضع (المدى) هذه المؤشرات الأولية أمام المعنيين في الأمم المتحدة والجهات التي كلفتها باختيار أعضاء المفوضية، وهي مؤشرات تنبئ بفساد إداري ومالي يتطلب اجراء تحقيق يتناول سبل ابرام العقود والدوافع وراء اختيار الجهات المنفذة والمستفيدة والتي لا تمتلك المؤهلات الإعلامية والإعلانية المطلوبة.. ونعتقد ان من يتحمل مثل هذا الأمر هو بالضبط مدير الإدارة الانتخابية ومن يعاونه في قسم الاتصال الجماهيري والاعلام.

وفي ما يخص منظمات المجتمع المدني في الخارج والجهات الدولية، وبالأخص منها البريطانية والأمريكية، التي (أنفقت) من اجل الدعاية الانتخابية والتثقيف بها، نؤكد ان كل هذه الجهات مطالبة بالشفافية والإعلان عن كل سبل صرف مدفوعاتها امام العراقيين الذين جرى التمويل باسمهم، وامام دافعي الضرائب في بلدانهم والذين جرى التمويل على نفقتهم، حتى تتبين سبل الانفاق الصحيح من الانفاق الفاسد، ذلك ان الحديث عن فساد مالي وإداري يطول العمل الاعلامي للإدارة الانتخابية قد يطول أيضاً ما صرف من تلك الجهات التي تقول الإدارة الانتخابية أنها غير معنية بسبل ووسائل الصرف لديها. ولابد من الاشارة إلى ان كلاماً يشاع حول مبالغ صرفت لا علاقة لها بما انجز فعلاً في مجال الدعاية والتثقيف من قبل تلك الجهات.

السؤال الكبير الذي تطرحه (المدى) هل اول واكبر انتخابات ستجرى في العراق بعد عقود من الاستبداد والدكتاتورية يمكن ان تكون شرعية وديمقراطية وان تجري في موعدها مع هذا الفساد الذي لا يبدو بريئاً؟

(المدى) ستواصل متابعة هذا الموضوع وعرض الحقائق على الرأي العام.

بمساعدة الأمم المتحدة

مشروع احياء قطاع اشجار النخيل المثمرة في العراق بكلفة ١٠ مليون دولار

عمان/ خاص المدى

نظمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية ورشة عمل يوم واحد بعنوان (برنامج إحياء قطاع أشجار النخيل المثمرة). كجزء من نشاطات مجموعة الزراعة ومصادر المياه والبيئة تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يُنامي)، وشاركت في ورشة العمل وفود عراقية من وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة بالإضافة الى ممثلين عن مركز أبحاث أشجار النخيل المثمرة والمؤسسات الداعمة في العراق للتعرف على طبيعة عمل المشروع الذي تتولى مهامه الأمم المتحدة.

ويهدف المشروع الذي تم تطويره، والذي تقدر قيمته قرابة ١٠ ملايين دولار أمريكي الى تقديم المساعدة لإعادة إحياء قطاع أشجار النخيل المثمرة في العراق، كما يهدف الى تحديد الأمور ذات العلاقة بتصميم المشروع والتحضير لتقييم الموقع ومناقشة شروط التنفيذ مع المشاركين فيه، وستسخر كل من (اليونيدو والفاو) خبرتيهما في هذا المجال للمساعدة في الأنشطة ذات الصلة.

وعقدت ورشة العمل في عمّان، الأسبوع الماضي.

قلق من حدوث إصابات مرضية بين الموقوفين في سجن العمارة

العمارة/ و.ا.عراقيون

أعرب مصدر مسؤول في سجن العمارة المركزي عن خشيته من حدوث إصابات مرضية نتيجة لسوء الوضع الصحي في قاعات السجن وعدم وجود أطباء أو زيارات صحية من قبل دائرة صحة ميسان للموقوفين والاطلاع على حالتهم الصحية.

وقال: ان السجن أصبح يعاني من الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي وعدم وجود مجارٍ نظامية وشحة في مياه الشرب وعدم وجود عيادة طبية .. فضلا عن معاناة المسؤولين الإداريين في السجن التي تتمثل بعدم وجود سيارات خاصة أو سيارة إسعاف للحالات الطارئة وعدم تعاون أجهزة الشرطة والمحافظة لتوفير ما يمكن توفيره من المستلزمات البسيطة أو الإسهام في التخفيف عن معاناة السجناء والإداريين على حد سواء

واشار إلى ان عدد الموقوفين بلغ(١٣٠) شخصا منهم(٤) سجناء عرب من القطر السوري والأردني والسعودي كانوا قد دخلوا العراق بشكل غير شرعي و(٥) أحداث تتراوح اعمارهم بين٨-١٠ سنوات، متهمين بسرقات دور سكنية ومحال عامة، و(٢٧) سجينا متهمين بجرائم تسليب على الطرق العامة.. أما بالنسبة للسجناء الإيرانيين فقد أودعوا في سجن العمارة وهم في حالة صحية سيئة.

تعاون علمي بين جامعة البصرة والمعهد البريطاني..

١١٤ مليون دولار لتنفيذ مشاريع خدمية في المحافظة

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

خصصت الحكومة المركزية مبلغ (١١٤) مليون دولار لاكمال المشاريع الخدمية في محافظة البصرة. أعلن ذلك لـ(المدى) الدكتور صالح اسماعيل نجم رئيس مجلس اعمار البصرة وقال: ان المبلغ سوف يصرف على انشاء العديد من المشاريع الخدمية منها انشاء ٢٠ مدرسة في الاقضية ومد أنابيب للماء بمسافة ٧٥٠ كيلومترا وانشاء مشاريع الطرق والجسور والكهرباء لتحسين الطاقة الإنتاجية. وأضاف: من المشاريع التي ستنفذ في المحافظة معالجة الطرق لحل الاختناقات المرورية التي حدثت بسبب زيادة اعداد السيارات، كما يشمل مشروع الخدمات الصحية وصيانة المستشفيات والمراكز الصحية وتحسين البيئة . وأكد ان هذه المشاريع سوف تنفذ من قبل شركات عراقية ومقاولين عراقيين.

وابدى السيد ادريان جادوك، مدير المعهد البريطاني في العراق استعداد المعهد لزيادة حجم التعاون في المجالات العلمية والاكاديمية.

وقال خلال زيارته لرئاسة جامعة البصرة ولقائه بالدكتور عبد المهدي صالح الانصاري مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية والدكتور محمد الاسدي / عميد كلية العلوم: ان المعهد على استعداد لتبادل الخبرات العلمية والاكاديمية في مجال الدورات التطويرية والاتجاه العلمي لجامعة البصرة.

(٤٠) سيارة تخصصية الى الدوائر الخدمية من الامارات

البصرة/المدى

ذكر السيد حسن الراشد/ محافظ البصرة لـ (المدى) ان زيارته الاخيرة الى دولة الامارات العربية المتحدة تكللت بالنجاح وقيام الامارات بتزويد محافظة البصرة (٤٠) سيارة وزعت على الدوائر الخدمية الاساسية وهي بواقع (١٥) سيارة اسعاف الى دائرة صحة البصرة و (١٥) سيارة الى مديرية المجاري و (١٥) سيارة لنقل النفايات خصصت الى مديرية بلدية البصرة و (٥) سيارات خصصت الى مديرية الدفاع المدني لقسم الاطفاء وقال: ان هذه الهدية تشكل اسهامة عربية لدعم الجهود المبذولة من قبل الدوائر الخدمية من اجل بصرة اجمل وانظف.

دورات لزيادة المعرفة العلمية للملاكات الطبية في بعقوبة

بعقوبة : المدى

أقامت دائرة صحة ديالى ندوة علمية خاصة عن داء الكلب، التي حضرها عدد كبير من الأطباء الاختصاص والمقيمين العاملين في المؤسسات الصحية التابعة للدائرة، حيث قدمت خلال الندوة محاضرات علمية عن المرض والمعلومات العالمية الحديثة بشأنه والقواعد الأساسية الخاصة بإحالة المريض إلى مستشفى الحميات إلى جانب احصائيات عامة عن المرض وقد جرت مناقشة موضوع الندوة من قبل الحاضرين. كذلك اقامت المديرية دورة أسس التمريض الأولي لمنتسبي مستشفى بعقوبة العام، وتضمن منهاج الدورة محاضرات تركزت حول العلامات الحيوية في جسم الإنسان وأنواع التحاليل والتيوبات المستخدمة واستقبال المصابين بإصابات الرأس والبطن في صالات الطوارئ والعناية التمريضية بمرض السكر والنظام الغذائي والعناية التمريضية بالمريض قبل العملية الجراحية.

التعليم التقني تباشر بإعداد مشروع تأسيس اتحاد الطلبة

بغداد / طالب الماس

باشرت هيئة التعليم التقني بإعداد مشروع تأسيس اتحاد طلبة الهيئة الذي يسهم في إعادة بناء المجتمع المدني الجديد في الجامعات والمعاهد العراقية.وقال رئيس هيئة التعليم التقني الدكتور محمود شاكر عبد الحسين أن تأسيس اتحاد الطلبة يأتي تنفيذاً لقرار مجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يقضي بتأسيس اتحاد للطلبة، والهدف منه هو تثبيت دعائم العمل الطلابي الديمقراطي الذي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان وبناء الطالب العراقي بما يخدم مسيرة التعليم في العراق.وأشار رئيس الهيئة إلى أن المشروع اعتمد مجموعة الشروط والضوابط التي تقضي إلى بناء اتحاد طلابي لا حزبي قائم على الحرية والمساواة في الترشيح والانتخاب إذ يسعى لتحقيق مصالح وحقوق الطلبة بغض النظر عن اجناسهم وانتماءاتهم السياسية والقومية والدينية أو الاجتماعية وإلى إقامة علاقات بناءة مع أساتذة وعمادة الكلية والمعهد ورئاسة الهيئة بما يخدم المصلحة المشتركة حيث ان جميع الطلبة لهم الحق في الترشيح والانتخاب في هذا الاتحاد من أجل الإسهام في بناء العراق الجديد.

تخرج دفعة جديدة من متطوعي الشرطة في واسط

واسط / جبار بجاي

احتفلت أكاديمية الشرطة العراقية في مدينة الكوت بمحافظة واسط بتخرج دفعة جديدة من متطوعي الشرطة بعد أن اكملوا مدة التدريب البالغة ثمانية أسابيع

وقال مصدر في الأكاديمية ان المتطوعين البالغ عددهم مائة متطوع تلقوا خلال فترة التدريب دروسا نظرية وعملية في اللياقة البدنية والتدريب العسكري بما يجعلهم قادرين على تحمل أعباء الواجبات التي توكل إليهم كما تلقوا دروسا ومحاضرات في القوانين والأدلة الجنائية ومكافحة الشغب وكيفية التصدي للعناصر المجرمة والإرهابية التي تحاول أن تعبث بأمن المواطن والبلد

وأفاد المصدر أن هذه الدورة هي الثانية التي تقوم الأكاديمية بتخريجها حيث سبقتها دورة مماثلة بلغ عدد المتخرجين فيها ٩٧ عنصرا من عناصر الشرطة المحلية إضافة إلى دورة أخرى أقيمت في الأردن تخرج فيها ١٧٣ منتسبا لجهاز الشرطة فيما ستلتحق إلى الأكاديمية المذكورة مطلع الأسبوع المقبل دورة جديدة يشارك فيها ٤٠٠ متطوع وتستمر عدة أسابيع

من جانب آخر أعلنت محافظة واسط عن تشكيل فوج جديد لطوارئ الشرطة ظم ٨٠٠ متطوع وسرية للحراسات الخاصة تظم ٢٠٠ متطوع إضافة إلى تشكيل فوج آخر للجيش العراقي ظم ١٠٠٠ متطوع وأخر لحرس الحدود ظم ١٢٠٠ متطوع من محافظتي واسط وديالى

وعلى صعيد متصل تسلمت مديريتي الشرطة المحلية والمرور في المحافظة عددا من السيارات الحديثة المجهزة بأحدث أجهزة الاتصال لتعزيز دور هذه الأجهزة في حفظ الأمن والاستقرار وتريسخ القانون بما يكفل حماية أرواح وممتلكات المواطنين

جريدة يومية سياسية تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس التحرير التنفيذي: زهير الجزائري
نائب رئيس التحرير: سهيل سامي نادر
مدير التحرير: عبدالزهرة زكي

المدير الفني : غادة العاملي
الرياضة: خالد محفوظ
التحقيقات: حسين محمد عجيل
الاخبار المحلية : عبد الرزاق المرجاني
الاخبار والتقارير الدولية : جمال العميدي
المنوعات: محمد درويش علي
الثقافية : قاسم محمد عباس

فرز الالوان في مؤسسة المدى

Al- Mada
issued by: Al- Mada Establishment
for Mass Media, Culture & Art

بغداد - شارع ابو نؤاس 7170395 7170513 دمشق -شارع كرجية حداد بيروت - شارع الحمرا